أكد أن الكويتيين أولى من الوافدين في التوظيف بالقطاع الخاص

الخضير: 35 يوماً إجازة سنوية مدفوعة الأجر للعاملين في القطاع الخاص

د.حمود الخضير

أكد النائب د.حمود الخضير ضرورة تشجيع العمالة الوطنية على العمل في القطاع الخاص، باعتبارها الأولى في خدمة بلدها من الوافدين الذين نكن لهم التقدير والاحترام، موضحا أن من نتائج ذلك الحد من مشكلة البطالة وتخفيف الضغط على موازنة الدولة الناجم عن تكدس العمالة الوطنية في الجهات الحكومية.

وأضاف الخضير في تصريح صحافي أنه تقدم باقتراح بقانون بتعديل المادة 70 من قانون العمل الأهلي رقم 6 لسنة 2010 والذي نأمل أن يساهم في منح التحفيز اللازم لتشجيع الكويتيين على العمل في القطاع الخاص الذي يشهد منذ عقود عزوفا من العمالة الوطنية.

وأوضح أن مقترحه ينص على منح العامل في القطاع الخاص إجازة سنوية مدفوعة الأجر مدتها 35 يوما، على أن يستحق هذه الإجازة في السنة الأولى بعد قضائه ستة أشهر على الأقل من العمل عند صاحب العمل ولا يتم احتساب أيام الراحة الأسبوعية والعطل الرسمية والإجازات المرضية الواقعة خلالها ويستحق العامل إجازة عن كسور السنة بنسبة ما قضاه منها في العمل ولو كانت السنة الأولى من الخدمة.

وأضاف أن اقتراحه يهدف إلى ضمان تمتع العمال الخاضعين لمقتضيات قانون العمل الأهلي بنفس مدة الإجازة الدورية الممنوحة للموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية، وضمان حق احتساب أيام الراحة الأسبوعية التي تتخلل الإجازة الدورية للعمال أسوة بالموظفين.

ولفت إلى أن الوضع الحالي للقانون يمنح العامل إجازة مدتها 30 يوما لا يستحقها عن السنة الأولى إلا بعد قضائه تسعة أشهر على الأقل في خدمة صاحب العمل، مؤكدا أن اقتراحه سيعدل هذا الوضع اتساقا مع نص المادتين 29 و41 من الدستور.

البابطين: على وزير الإعلام الجديد معالجة التجاوزات الواردة في صحيفة الاستجواب

عبدالوهاب البابطين

قال مقرر لجنة حماية الأموال العامة عبدالوهاب البابطين: اجتمعت لجنة حماية الأموال لمناقشة حفظ الهيئة العامة لمكافحة الفساد البلاغات التي لدى الهيئة وأسباب الحفظ والشكوى المقدمة من أعضاء مجلس الأمناء ضد رئيسه والاحداث التي دارت بين مجلس الأمناء، واستمعنا لكل ما حصل في تلك الفترة مما تسبب في مشاكل متعددة، وايضا ناقشنا بعض القوانين واللائحة الداخلية الخاصة بالهيئة والاجراءات التي حصلت، وتوصلنا الى استكمال النقاش في الاجتماعات المقبلة حتى تكون الصورة واضحة وسننهي التقرير في اقرب وقت بحكم التكليف الذي وردنا من المجلس للتحقيق في هذه القضية على اثر الجلسة التي عقدت في تاريخ 2016/12/28 بناء على الطلب الذي تقدم به مجموعة من النواب لبحث هذه القضية والانتهاء من حيثياتها.

وبين البابطين ان هيئة مكافحة الفساد لها دور مهم جدا خلال المرحلة القادمة في كشف الفساد الاداري والمالي، لذلك نحن مصرون على استكمال التحقيق بشأن الوضع الحاصل بهيئة مكافحة الفساد وسوف نصدر تقريرنا فور الانتهاء من كل الجوانب.

ومن جانب آخر، تمنى عبدالوهاب البابطين من وزير الإعلام المقبل (اذا صح ما يتردد حول استقالة الحمود) ان يأخذ ما ورد في صحيفة الاستجواب ومعالجة التجاوزات، ويداه هو وزملاؤه النواب ممدودة، دون تغافل دورهم، وهو يتحرك وفق يد تحاسب ويد تبني، وعليه فمن المفترض ان من يبادر لمعالجة القضايا هي الحكومة قبل ان يكون هناك دور للنائب باستخدام أدواته الدستورية، والهدف من المساءلة السياسية الإصلاح وتغيير مفهوم ان الاستجواب اداة تأزيم، إنما هو حق دستوري للنائب.

السويط: «جرائم الشرف والأمانة» وتعديل «المسيء» في جلسة 28 الجاري

ثامر السويط

كشف النائب ثامر السويط عن اجتماع جمع عدد من النواب لمواصلة تحديد الأولويات التشريعية وأنه تم اعداد طلب لمناقشة مقترحين بخصوص تحديد جرائم الشرف والأمانة، ومقترح تعديل قانون المسيء في جلسة 28 فبراير الجاري.

وقال السويط في تصريح له بمجلس الأمة إن العمل جار لتوقيع أكبر عدد من النواب على طلب مناقشته، وان الاجتماع ناقش تجاوزات وزيرة الشؤون في ملف قطع الإعانة وتجاوزات الخطوط الجوية الكويتية وعددا من القضايا. وأوضح السويط انه تمت مناقشة ملف قطع المساعدات الاجتماعية وانتهى إلى العمل على تحديد موعد له لمناقشته في إحدى الجلسات القادمة، إضافة إلى تجاوزات ملف المجلس الأعلى للمعاقين.

وأكد السويط أهمية تلك الملفات واستحقاقها لوقفة نيابية جادة، محذرا الوزيرة من التمادي في التعنت بشأنها والتدخل الفوري لمعالجتها. وأضاف أنه تم التطرق لملف تجاوزات الخطوط الجوية الكويتية الخاص بوقف رواتب بعض الطيارين الكويتيين وعدم تنفيذ أحكام القضائية وحل اتحادات ونقابات عمالية.

اقتراح نيابي بإنشاء صندوق وقفي لرعاية وتنمية الأبحاث العلمية

أسامة الشاهين

د.جمعان الحربش

خالد العتيبي

محمد الدلال

قدم النواب أسامة الشاهين وخالد العتيبي وجمعان الحربش ومحمد الدلال وحمود الخضير اقتراحا بقانون بشأن إنشاء الصندوق الكويتي الوقفي لرعاية وتنمية الابحاث العلمية، مطالبين بإعطائه صفة الاستعجال. وجاء الاقتراح كالتالي: لأغراض تطبيق هذا القانون يكون الالفاظ والكلمات والعبارات الواردة أدناه، أينما وردت المعاني المبينة قرين كل منها:

ـ الصندوق: هو الصندوق الكويتي الوقفي لرعاية وتنمية الابحاث العلمية.

ـ الوزير المختص: هو الوزير الذي يكلفه مجلس الوزراء برئاسة مجلس أمناء الصندوق والاشراف عليه.

ـ مجلس الأمناء: هو مجلس أمناء الصندوق الوقفي لرعاية وتنمية الابحاث العلمية.

ـ مدير الصندوق: هو مدير الصندوق الوقفي لرعاية وتنمية الابحاث العلمية.

الفصل الثاني ـ إنشاء وتشكيل وأهداف وموارد الصندوق

مادة 2: ينشأ صندوق وقفي باسم (الصندوق الوقفي لرعاية وتنمية الابحاث العلمية) يتبع الأمانة العامة للأوقاف.

مادة 3: يهدف الصندوق الى تحقيق ما يلي:

1 ـ رعاية وتنمية وتمويل الابحاث العلمية في القطاعين العام والخاص والمؤسسات الاكاديمية والبحثية التي تستهدف تحقيق الاهداف التنموية للكويت.

2 ـ رفع نسبة الإنفاق على الابحاث العلمية الى 2٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

مادة 4: يكون للصندوق مجلس أمناء يشكل على النحو التالي:

1 ـ الوزير المختص رئيسا.

2 ـ مدير عام معهد الكويت للابحاث العلمية ـ نائبا للرئيس.

3 ـ مدير جامعة الكويت ـ عضوا.

4 ـ مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ـ عضوا.

5 ـ مدير عام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ـ عضوا.

6 ـ مدير عام الهيئة العامة للصناعة ـ عضوا.

7 ـ مدير عام الهيئة العامة للبيئة ـ عضوا.

8 ـ عضوان من ذوي الخبرة والكفاءة وعضو من القطاع الخاص يرشحه الوزير المختص.

يصدر مرسوم بتشكيل مجلس الأمناء خلال شهر من نشر القانون في الجريدة الرسمية، وتكون أعضاء مجلس الامناء أربع سنوات قابلة للتجديد، باستثناء الاعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة ومن القطاع الخاص فتكون مدة عضويتهم أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

ويحدد بقرار من مجلس الوزراء مكافآت أعضاء مجلس الامناء بدل الجلسات.

مادة 5: 1 ـ إعداد الخطط والسياسات العامة التي تحقق أهداف الصندوق.

2 ـ وضع الشروط والضوابط والمعايير في رعاية ودعم الابحاث العلمية.

3 ـ دراسة الطلبات المقدمة بشأن رعاية وتنمية وتمويل الابحاث العلمية واتخاذ القرارات بشأنها.

4 ـ الاشراف على عمل مدير الصندوق.

5 ـ أي اختصاص آخر يعهده اليه مجلس الوزراء.

مادة 6: الامانة العامة للاوقاف هي الجهاز التنفيذي للصندوق والمسؤولة عن تعيين مدير للصندوق ومساعديه وموظفيه بالاضافة الى مسؤولياتها عما يلي:

1 ـ إدارة الموارد المالية للصندوق واستثماراته.

2 ـ تقديم تسهيلات متنوعة للصندوق تساهم في رفع أدائه.

3 ـ الترويج للصندوق ومشاريعه وتعريف الجمهور بها ودعوتها للايقاف على أغراضه.

4 ـ توفير المقر المناسب لأعماله بالاضافة الى الدعم المالي من مواردها.

5 ـ تقديم الاستشارات الشرعية والقانونية والخدمات الادارية والمالية والفنية والاعلامية.

مادة 7

1 ـ يخصص للصندوق وقف أولي قيمته (مليارا دينار كويتي) لتحقيق أهدافه.

تؤخذ هذه الأموال من الاحتياطي العام للدولة ويخول وزير المالية أداءها على دفعات بالكيفية التي يتم الاتفاق عليها بين وزير المالية والوزير المختص.

2 ـ ريع الاوقاف السابقة المخصصة له سنويا، وريع الاوقاف الجديدة المخصصة لأغراضه.

3 ـ نصيب ما تحدده لجنة المشاريع بالامانة العامة للاوقاف من حصة الصندوق من الاوقاف الخيرية العامة والموارد الاخرى للامانة والتي يحددها رئيس مجلس شؤون الاوقاف.

4 ـ ما يحصله الصندوق مقابل بعض ما يموله من أبحاث علمية.

5 ـ الهبات والوصايا والتبرعات التي لا تتعارض مع طبيعة الوقف أو أغراض الصندوق.

6 ـ الإعلانات والتبرعات الاجنبية، بشرط موافقة مجلس الامناء عليها.

7 ـ لا يجوز أن يكون الوقف على الصندوق، بل يجب أن يكون لأهدافه وأغراضه.

مادة 8: يقدم مجلس الأمناء تقريرا سنويا مفصلا بعد نهاية كل سنة ميلادية الى مجلس الوزراء ومجلس الأمة، على أن يتضمن التقرير إنجازات الصندوق والابحاث التي قام بتمويلها وخطته السنوية ومركزه المالي.

مادة 9: تنظم اللائحة التنفيذية اختصاصات مجلس الامناء واجتماعاته، واختصاصات مدير الصندوق ومساعديه وموظفي الصندوق، والموارد المالية للصندوق، وعلاقة الامانة العامة للاوقاف بالصندوق، وتصدر اللائحة التنفيذية بمرسوم بناء على اقتراح من مجلس الامناء، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور مرسوم بتشكيل مجلس الأمناء.

مادة 10: يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القانون.

يخصص للصندوق وقف أولي قيمته مليار دينار لتحقيق أهدافه

رعاية وتنمية وتمويل الأبحاث العلمية في القطاعين العام والخاص والمؤسسات الأكاديمية والبحثية

من خلال مقترح بقانون سيتقدم به قريباً

الفضالة: نظر الطعون الدستورية قبل إجراء الانتخابات وتنفيذ الأحكام قبل انعقاد المجلس

يوسف الفضالة

كشف النائب يوسف الفضالة عن تجهيز اقتراح للإصلاحات السياسية فيما يخص نظر المحكمة الدستورية الطعون على مراسيم الدعوة لانعقاد وحل مجلس الأمة على ان يكون الفصل فيها قبل إجراء الانتخابات.

وقال الفضالة في تصريح له بمجلس الأمة إن الاقتراح يشمل تنفيذ الأحكام على الطعون قبل انعقاد المجلس بأسبوع وذلك بهدف تحصين المجلس.

وأشار الفضالة إلى انه بصدد تقديم مقترح خاص بقيد الناخبين مباشرة عن طريق المعلومات المدنية من دون الحاجة للتسجيل عن طريق المختار.

وأعلن الفضالة من جهة أخرى عن تقديمه وعدد من النواب مشروعا وطنيا للتوظيف ومكافآت نهاية الخدمة في القطاع العام باستحقاق الموظف لمكافأة نهاية الخدمة كاملة من دون نقصان.

وأضاف أنه يستعد لطرح العديد من المشاريع الخاصة بالعاملين في القطاع العام والحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الخاص والسن التقاعدية.

وأكد الفضالة أهمية زيادة نسب توطين الوظائف العامة وتعديل التركيبة السكانية، معلنا دعمه مقترح التوجه للاستفادة من الخبرات الوطنية الموجودة.

ضرورة إعادة التخطيط العمراني

الصالح يقترح عمل دراسة مسحية للطرق لرفع مستوى السلامة المرورية

خليل الصالح

تقدم النائب خليل الصالح باقتراح برغبة قال في مقدمته إنه نظرا للتطور السريع الذي تشهده الكويت في مختلف المجالات وزيادة الكثافة السكانية وما يترتب عليها من زيادة في حجم الحركة المرورية الأمر الذي يتطلب معه تطوير وصيانة شبكة الطرق وشبكات صرف مياه الأمطار وشبكات الصرف الصحي وذلك بهدف المحافظة على مستوى الطرق وتأمين السلامة لمستخدميها، والعمل على جلب واستخدام أجهزة حديثة ومتطورة وخاصة التي تقوم بأخذ عينات وقراءة طبقات الأسفلت من المناطق لتحليلها وتحديد الأماكن التالفة في الطرق، والتي على أساسها تعمل الوزارة على تجهيز الخلطات التي تتناسب مع طبيعة الأرض مع الحرص على أن تكون ذات مستوى جيد ووفق المواصفات الفنية العالمية من حيث كونها قوية ومتماسكة وقادرة على تحمل العوامل الجوية المؤثرة في قوتها ومتانتها.

وطالب الصالح في اقتراحه بالآتي:

1 ـ عمل دراسة مسحية شاملة لشبكات الطرق لتقنينها هندسيا ومعرفة مستوى كفاءتها واتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع مستوى السلامة المرورية وبما يضمن معالجة الاختلالات والاختناقات المرورية لكل محافظة على حده، على أن يتم العمل مباشرة في المعالجة على ضوء هذه الدراسة وخاصة استبدال بعض الإشارات المرورية التي تسبب ازدحاما بدوارات وجسور معلقة وتوسعة بعض الشوارع الرئيسية.

2 ـ ضرورة إعادة التخطيط العمراني مع التركيز على التوسعات في بناء شبكة متكاملة من الطرق والأنفاق والجسور لمواجهة التزايد الحالي والمستقبلي في عدد السكان ومن ثم عدد المركبات وكثافتها على الطرق.

3 ـ تنفيذ قاعدة بيانات مشتركة بين وزارات الأشغال العامة والداخلية والمواصلات والكهرباء والماء والهيئة العامة للطرق والنقل البري يمكن من خلالها تحليل بيانات الحوادث المرورية والتي تكون سببا فيها الخلل الموجود بالطرق.

استفسر عن مدة التأخير في تسليم مشروع جنوب المطلاع

عمر الطبطبائي يطالب بتزويده بكل العقود المبرمة في «الإسكان» منذ 1 يناير 2014 حتى الآن

عمر الطبطبائي

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل، طالب فيه بتزويده بكل العقود المبرمة مع المؤسسة من تاريخ 2014/1/1 حتى تاريخه.

وأضاف: قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتاريخ 2016/12/27 بفسخ أعمال العقد رقم (1278 ـ 2017/2016) والخاص بأعمال الخدمات الاستشارية لإدارة برنامج تطوير جنوب المطلاع السكني. وعليه يرجى تزويدنا بالأسباب التفصيلية لفسخ العقد مرفقة بمحاضر اجتماعات اللجنة التي قررت فسخ العقد.

كما يرجى تزويدنا برد الاستشاري العالمي على مبررات فسخ العقد. إضافة الى تزويدنا بالمبلغ الذي سيتم تحميله على المال العام في صورة غرامة فسخ العقد إن وجدت. كما يرجى تزويدنا بمدة التأخير في تسليم المشروع والناتجة عن فسخ العقد وعواقب ذلك التأخير على مستحقي الرعاية السكنية ممن أتموا عملية التخصيص في المشروع.

بالتعاون مع الهيئة العامة لذوي الإعاقة

ماجد المطيري: إنشاء حلقات لتحفيظ القرآن الكريم خاصة للمكفوفين وللصم والبكم

ماجد المطيري

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح برغبة قال في مقدمته إن أعظم العلوم وأجلها تعلما وشرفا هو تعلم وتلاوة القرآن الكريم، فالقرآن يرفع صاحبه في الدنيا والآخرة، ولأن هناك فئة في المجتمع يكون تعلم القرآن صعبا عليها وهم فئة المكفوفين والصم والبكم، لذا كان لزاما على وزارتي الاوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ممثلة في الهيئة العامة لذوي الإعاقة أن تقوم بواجبها تجاه هذه الفئات.

وطالب المطيري في اقتراحه بالآتي:

1ـ إنشاء حلقات لتحفيظ القرآن الكريم خاصة للمكفوفين وللصم والبكم في كل محافظات البلاد لكلا الجنسين.

2ـ تقوم وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية بالتعاون مع الهيئة العامة لذوي الإعاقة بتوفير المكان المناسب والمتخصصين من المعلمين والمعلمات.

3ـ زرع القيم والمفاهيم الإسلامية والعادات والتقاليد العربية الأصيلة في نفوس المتعلمين.